

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
إسراء جبل عبد العابدي			أسم الباحث
أ.م.د. صلاح صاحب البغدادي			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	✓ دكتوراه		ماجستير
أهمية أدراك مراقب الحسابات لمفهوم تدقيق إدارة مخاطر نشاط القروض- بحث تطبيقي مع دراسة ميدانية في عينة من المصارف الحكومية والأهلية			عنوان البحث
٢٠٠٩			السنة
العربية			اللغة
<p>تواجه المصارف في بلدان العالم المتقدمة والنامية العديد من المخاطر المتنوعة، وقد تعرضت العديد من تلك المصارف إلى أزمات مالية أدت إلى تعثرها وإفلاسها ، مما دفع هذه المصارف وإداراتها إلى إيجاد الحلول المناسبة والسريعة للتخلص من هذه المصاعب المالية ، وكان من ضمن هذه الحلول الاعتماد على إدارة المخاطر المصرفية والتركيز على إدارة مخاطر القروض لما لها من دور فعال في تحديد المخاطر ومحاولة تلافيتها مستقبلا لتقليل الخسائر التي من المحتمل أن يتعرض لها المصرف . إن إدارة المخاطر بمثابة العملية التي يتم من خلالها تعريف المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها. ويعد أسلوب إدارة المخاطر علماً وفناً في آن واحد، فهو علم لكونه يتبع عمليات التحليل الواقعي في البناء العقلاني لهيكل المخاطر والاستعانة بالنماذج القياسية والحسابية وكذلك فن لكونه يتطلب اختيار الأنموذج المناسب ومحاولة إعمامه بنجاح وفاعلية في الوحدات المصرفية مع الالتزام بالحذر اتجاه المخاطر بما يجعل إدارتها دائماً من الفنون القائمة على المعرفة المتبقية المكتسبة من خلال الكفاية المهنية ومن الخبرة الطويلة المكتسبة في العمل المصرفي. ولاشك أن أساس نجاح إدارة المخاطر لدى المصرف يعتمد اعتماداً كلياً على مدى التزامه بالتشريعات السارية و الأنظمة الداخلية و بالأطر المحددة و الأهداف الواضحة وعلى مدى استعداده للتعامل مع المخاطر.</p> <p>يهدف البحث إلى تسليط الضوء على أهمية تقويم أداء إدارة مخاطر الإقراض من قبل مراقب الحسابات قبل البدء بعملية تدقيق نشاط الإقراض لما له من أهمية في تحديد نقاط القوة والضعف في هذا النشاط و بناءاً عليه يقوم مراقب الحسابات ببناء برنامج التدقيق لتدقيق نشاط الإقراض. كذلك يهدف البحث إلى تسليط الضوء على نقاط الخلل في البرامج التدقيقية لمراقب</p>			الخلاصة

<p>الحسابات و المعمول بها في القطاع الحكومي مقارنة مع البيان الدولي لمهنة التدقيق رقم ١٠٠٦ .</p> <p>كما يتجلى دور مراقب الحسابات في المصرف و يبرز بشكل أساس في جانبين هما جانب التدقيق (القروض وإدارة المخاطر ) والجانب الثاني هو تقويم أداء إدارة مخاطر الإقراض وذلك لان عمليتي التدقيق و التقويم لهما دور مهم في عملية إدارة المخاطر.</p>	
---	--

<b>جامعة بغداد</b>			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
عبد الوهاب عبد الرزاق حسن			أسم الباحث
د . إبراهيم عبد موسى السعبري			أسم المشرف
			الأيمل
مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	الدرجة العلمية
ماجستير		√ دكتوراه	
فجوة التوقعات ... مدى مسؤولية مراقب الحسابات عنها دراسة تطبيقية في البيئة العراقية			عنوان البحث
٢٠٠٩			السنة
العربية			اللغة
<p>تحظى مهنة التدقيق باهتمام متزايد من لدن الأوساط المالية والقانونية (التشريعية والتنفيذية ) والاقتصادية المعاصرة , وذلك لأهمية الرأي الفني المحايد لمراقب الحسابات في اتخاذ القرارات من قبل الأطراف المستفيدة من التقارير المالية ، إلا إن تضرر بعض تلك الأطراف والتي اتخذت قراراتها استناداً إلى التقارير المالية المشفوعة بتقرير مراقب الحسابات ، عرض مهنة التدقيق إلى أزمة المسؤولية والمصدقية وفقدان الثقة لاسيما في السنوات المتأخرة ، إذ كانت التساؤلات تدور في فلك بيان سبب عدم إعطاء مراقبي الحسابات إشارات تحذير بخصوص الحالة الاقتصادية لتلك الشركات . برزت ظاهرة فجوة التوقعات في التدقيق , كنتيجة لعدم تطابق توقعات المجتمع لخدمات مراقب الحسابات المنجزة , وهنا محور مشكلة البحث , إذ هنالك ثغرة في استقراء معلومات التقارير المالية والتي يعزز رأي مراقب الحسابات مدى موضوعية المزاعم الاقتصادية الواردة في تلك القوائم المالية , حيث هنالك خلط بين النتائج التي يرغب (يتوقع) المجتمع في الحصول عليها من مراقب الحسابات وبين الأداء الفعلي له وفق معطيات المهنة وتشريعاتها .</p> <p>ولكي يتملص مستخدمو التقارير المالية من تكاسلهم عن الاستنباط الرشيد وركونها إلى الاستطلاع الكسول , يؤيدهم في ذلك ثلثة من رجال القانون وبعض أفراد المهنة</p>			الخلاصة

<p>المتطرفين , أتهمَ مراقب الحسابات النزيه عند إصداره تقريراً نظيفاً بالتقصير عن أدائه الواجب المطلوب منه .</p> <p>يهتم البحث بتحديد المسؤولية عن ثغرة الاستقراء المنوّه عنها في أعلاه والوقوف عن أسبابها الحقيقية باستخدام أساليب إحصائية يمكن ترجمتها إلى كمية , في محاول لإعادة الثقة إلى مهنة التدقيق واتخاذ ما يلزم تدبيره لرتق فتق ثغرة الاستقراء تلك , ثم رفع بعض من الحيف الذي يلحق بمراقب الحسابات النزيه الملتزم ... وإيلائه المنزل التي يستحقها.</p> <p>البحث وسعيّاً لإتمام متطلبات البحث العلمي , يضع الباحث افتراضات أربع لبحث يتوزعها مناصفة طرفي النزاع وصولاً إلى ما استنتجه الباحث واقترح من توصيات في آخر بحثه بعدما أثبت عبر دراسته الميدانية أن مراقبي الحسابات باعتمادهم التشريعات المحلية أو الدولية فضلاً عن دعم بعض العلوم المساعدة ... تكفل بردم هوة التوقعات وهم بذأ بعيدون عما نسب إليهم من تقصير , وإن كان هنالك ثمة فجوة فهي في التوصيل لا في الإبلاغ , زيادة على ما تقدم فإن بعضاً من توقعات المجتمع لا تعد منطقياً وفق ما يسعى إليه التدقيق من أهداف وما وضعت المنظمات الراعية من إجراءات وقواعد .</p>
--

<b>جامعة بغداد</b>			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
عزيز ابراهيم عزيز			أسم الباحث
أ.م.د. عبد الصاحب نجم عبد			أسم المشرف
			الأيمل
مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	الدرجة العلمية
ماجستير		√ دكتوراه	
الإجراءات التحليلية ودورها في إكتشاف الاخطاء الجوهرية- بحث تطبيقي في شركة نفط الشمال (شركة عامة)			عنوان البحث
٢٠٠٩			السنة
العربية			اللغة
شهد القرن المنصرم تحولات وتغيرات كبيرة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية التي تآثرت بها مختلف جوانب المحاسبة والتدقيق , مما أدى الى زيادة مسؤولية مراقب الحسابات نتيجة الضغوطات من الجهات المستفيدة كافة من نتاج عملية التدقيق والتمثلة بتقرير مراقب الحسابات للحصول على تأكيدات حول خلو القوائم المالية للوحدات الاقتصادية محل			الخلاصة

<p>التدقيق من حالات التلاعب والاطّاء والتحريفات , لذا فقد دأبت الجهات المسؤولة عن مهنة التدقيق في بناء معايير للتدقيق لمساعدة مراقبي الحسابات في اداء عملهم والاسترشاد بها للكشف عن حالات الغش والاطّاء والتحريفات المحتملة في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المعنية وبما يؤدي الى زيادة فاعلية عملية التدقيق وتأكيد امكانية الثقة والاعتماد على القوائم المالية التي يصدرها مراقب الحسابات .</p> <p>وتمثلت المشكلة التي تصدى لها الباحث في ان ابداء رأي مراقب الحسابات في صدق وعدالة القوائم المالية للوحدات الاقتصادية محل التدقيق يعتمد على وجود ( او عدم وجود ) أخطاء جوهرية وتحريفات في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية محل التدقيق والتي تؤدي الى صدور قوائم مالية مضللة , وعدم إيلاء الاهمية الكافية للاجراءات التحليلية في عملية التدقيق من قبل مراقبي الحسابات, وفي عدم إصدار اي معيار محلي بالاجراءات التحليلية في بيئة التدقيق العراقية , رغم أهمية تلك الاجراءات في تحديد ادلة الاثبات اللازمة لتعزيز رأي مراقب الحسابات عن النتائج التي يتم التوصل اليها في عملية التدقيق . وبهذا يهدف البحث للتوصل الى تعريف بمفهوم الاجراءات التحليلية والاطّاء الجوهرية وتحديد الاجراءات التحليلية المناسبة التي يتطلب من مراقب الحسابات استخدامها للكشف عن الاخطاء الجوهرية المحتملة في فقرات القوائم المالية للوحدات الاقتصادية محل التدقيق والتعرف الى أهم العوامل المؤثرة على مدى اعتماد مراقب الحسابات على الاجراءات التحليلية , مع وضع إنموذج لبرنامج تدقيق بالاجراءات التحليلية التي تساعد مراقب الحسابات عند قيامه بعملية التدقيق .</p>
---

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			القسم
ناظم شعلان جبار التميمي			أسم الباحث
أ.م.د. صلاح صاحب شاكر البغدادي			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	دكتوراه	√	ماجستير
دور مراقب الحسابات في تعزيز الإفصاح بالتقارير المالية في ظل حوكمة الشركات (دراسة تحليلية للقوائم المالية لعينة من الشركات العامة العراقية)			عنوان البحث
			السنة
			٢٠٠٩

اللغة	العربية
الخلاصة	<p>حظيت مواضيع الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات بأهتمام عالمي كبير في الآونة الأخيرة ، خصوصاً بعد إنهيار العديد من الشركات العالمية الكبرى ، إذ أن مستوى الإفصاح والشفافية يمثل مقياساً مهماً لمدى فاعلية وموثوقية نظام الحوكمة في الشركات ، إن العدالة في توفير المعلومات الصحيحة والواضحة والكاملة في الوقت المناسب لكل الأطراف المؤثرة في حياة الشركة من ذوي العلاقة تعزز مدى الثقة بنظم إدارة الشركة وآلية توجيه العاملين فيها ومراحل إتخاذ القرارات .</p> <p>يهدف البحث الى إلقاء الضوء على مفهوم حوكمة الشركات وأسباب ودوافع إنتشار هذا المفهوم في السنوات الأخيرة في العديد من دول العالم ، وإستعراض الجهود الدولية والإقليمية والمحلية في التعريف بهذا المفهوم وكيفية تطبيقه على أرض الواقع ، ومعرفة مستوى الإفصاح والشفافية المطلوب تحقيقها في ظل حوكمة الشركات ومدى ارتباط الإفصاح والشفافية بالتقارير وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والقواعد المحلية ، مع بحث ومناقشة دور مراقب الحسابات في الإفصاح والشفافية ، كأحد أبرز دعائم تحقيق هذا المفهوم .</p> <p>ولأجل تحقيق أهداف البحث، فقد قُسم الى أربعة فصول ، خصص الفصل الاول منه للمنهجية و الدراسات السابقة ، فيما كُرس الفصل الثاني لتناول الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات وأهميتها وأهدافها ، ومبادئها ، والتقارير المالية وحوكمة الشركات وعلاقتها بالإفصاح والشفافية ، ودور ومسؤولية مراقب الحسابات وأجراءاته للتأكد من ملاءمة وكفاية الإفصاح والشفافية في ظل حوكمة الشركات ، أما الفصل الثالث فقد خصص للدراسة التحليلية لدور مراقب الحسابات في تعزيز الإفصاح والشفافية في البيانات المالية في ظل الحوكمة لعدد من الشركات العراقية وتقارير مراقبي الحسابات حول تلك الشركات ، وتحليل نتائج إستمارة الإستبانة ومقارنتها مع الدراسة التحليلية لتقارير مراقبي الحسابات والبيانات المالية للشركات عينة الدراسة وتقويم مدى ملائمة وكفاية الشفافية والإفصاح ، أما الفصل الرابع فخصص للاستنتاجات والتوصيات .</p>

جامعة بغداد				
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			
القسم	قسم الدراسات المحاسبية / محاسبة قانونية			
أسم الباحث	ندى اسعد اسماعيل			
أسم المشرف	الاستاذ المساعد فائز نعيم يوسف			
الأيمل				
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ
	ماجستير		✓ دكتوراه	

تقويم الاداء الاستراتيجي باستخدام بطاقة الاداء المتوازن -دراسة تطبيقية في الشركة العامة لخدمات الثروة الحيوانية	عنوان البحث
٢٠٠٩	السنة
العربية	اللغة
<p>يهدف هذا البحث الى تقويم اداء الشركة العامة لخدمات الثروة الحيوانية باعتماد مدخل جديد هو بطاقة الأداء المتوازن .</p> <p>اعتمد البحث على تصميم بطاقة أداء متوازن لتقويم أداء الشركة وتطلب ذلك اجراء عدد من المقابلات مع عدد من مدراء الاقسام ومعايشة الباحثة الميدانية في الشركة للتعرف على تفاصيل العمل والحصول على البيانات ... وقد تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات النظرية والتطبيقية كان اهمها :-</p> <p>تشمل مقاييس الاداء الاستراتيجي المقاييس المالية والمقاييس غير المالية وهي ادوات تقوم بقياس الخطط الاستراتيجية التي تحقق الاهداف الاستراتيجية .</p> <p>تمثل بطاقة الاداء المتوازن نظام متكامل لتقويم الاداء الشامل اذ تتكون من مجموعة من المقاييس المالية وغير المالية التي تعكس أنشطة الوحدة الاقتصادية وربطها مع استراتيجياتها ورسالتها من خلال المحاور الاربعة ( المالي ، الزبائن ، العمليات الداخلية ، التعلم والنمو ) .</p> <p>وأنتهى البحث الى بعض التوصيات أهمها :-</p> <p>ضرورة توعية ادارة الشركة وبيان اهمية المؤشرات غير المالية في تقويم الاداء .</p> <p>العمل على اعتماد الشركة على مجموعة كاملة من المقاييس المالية وغير المالية في تقويم ادائها دون الاقتصار على المقاييس المالية الامر الذي يساهم في تشخيص مواطن الضعف والقوة بشكل أسهل.</p>	الخلاصة